شبهات.. وعلامات استفهام

هكذا وضحت صورة القضية.. قضية علاقة «الإسلام» بـ«السياسة.. والدولة.. والعمران».. وضحت على هذا النحو المحدد والحاسم، سواء فى منطلقاتها الفكرية.. أو تطبيقاتها الحضارية.. أو مسيرتها التاريخية.. وتحددت ثغرات الاختراق، التى وفدت على النسق الإسلامى، «إسلامية السياسة».. وارتباطها بالاختراق الأجنبى لسياج وحدة الأمة، واستقلالها الحضارى والسياسى.. ووضحت موازين ومقادير وآفاق هذا الاختراق وحدوده.. وكذلك حجم المقاومة التى جوبه بها من «الأمة»!..

● فإسلامية السياسة والدولة والعمران: مبدأ إسلامى يرتبط أوثق الارتباط بصورة الإنسان فى الفطرة الإسلامية.. الإنسان الخليفة عن الله، سبحانه وتعالى، ومن ثم المحكومة تدابيره للعمران ببنود عقد وعهد الاستخلاف ـ أى «الإسلامية» ـ..

● وهذه الإسلامية للسياسة والدولة ـ ولعموم العمران ـ فكرًا ومعرفة وعلومًا وتطبيقات ـ ليست مجرد «خيار.. واختيار» إنسانى.. وإنما هى فريضة إلهية، وتكليف سماوى، وواجب دينى.. لا يصح الإيمان الدينى بإنكارها وجحودها.. ولا يكتمل هذا الإيمان مع تعطيلها.. لأن سياسة العمران الدنيوى هى المعبر للجزاء الأخروى، فى الدار التى هى خير وأبقى.. فإسلامية العمران ليست مجرد «منفعة.. ومصلحة دنيوية»، وإنما هى «الصلاح الدينى» لـ«العمران الدنيوى» المؤهل لنعيم الجنة يوم الدين!..

● وهذا النسق الإسلامى فى إسلامية العمران ـ ومنه السياسة والدولة ـ لم يقف فى

النموذج الإسلامى عند حدود الفكر الواضح، الذى استخلصه المسلمون من الآيات القرآنية المحكمة.. بل لقد أقاموه بناء حضاريًا متجسدًا على امتداد تاريخهم، مع النهوض والازدهار الحضارى..

وحتى عندما حدثت بواكير الاختراق لحاكمية الشريعة فى «القانون» وفى «القضاء».. كان الاختراق محدودًا بحدود نطاق «الدولة» فى ذلك التاريخ.. وظلت «الأمة» و«الحضارة» تحتكم إلى الإسلام فى تدبير سياستها لمختلف شئون العمران..

فلما اتسع الخرق ومدى الاختراق، بالعلمانية الغربية، الوافدة فى ركاب الغزوة الاستعمارية الحديثة، كانت مقاومة الأمة برهانًا على رفض عقلها وكيانها الاجتماعى والحضارى لهذا «الجسم الغريب» المقحم قسرًا.. ولهذه «البذرة الخبيثة» التى لا علاقة لها بأرض الإسلام!..

بل إن النفر ـ من مثقفى الأمة ـ الذين انبهروا بعلمانية الغرب، تبعًا لانبهارهم بنموذجه الحضارى، عندما قارنوه بـ«تخلفنا الموروث»، الذى حسبوه الإسلام، أو حملوه على الإسلام ـ إن هذا النفر الذى تبنى علمانية الغرب، فى مرحلة الانبهار والاندهاش، سرعان ما راجع موقفه فى مرحلة النضج الفكرى، التى أدرك فيها تميز إسلامنا عن المسيحية.. وتميز واقعنا التاريخى وتطورنا الحضارى عن مثيلهما فى النموذج الغربى.. فعادوا إلى التبشير بإسلامية السياسة والدولة والعمران.. ولم يبق على ولائه للعلمانية سوى الذين فى قلوبهم مرض من الإسلام!..

هكذا وضحت القضية، عبر هذه الصفحات...

***

ومع ذلك كله.. فما زالت فى «جعبة العلمانيين» بعض الشبهات.. وعلامات الاستفهام التى يثيرونها فى الحوار مع الإسلاميين.. لا طلبًا للحق، كى يسلكوا صراطه المستقيم ـ فهو واضح وضوح الآيات المحكمات ـ.. وإنما بلبلة لأفهام الذين «لم تقو مداركهم فى العلم القومى» ـ وفق تعبير سعد زغلول.. الأمر الذى يدعونا ـ زيادة على ما سقناه فى القضية ـ إلى تناول هذه الشبهات وعلامات الاستفهام، بالإيضاح وبالأجوبة.. ﴿**لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [الأنفال: ٤٢].

١ ـ شبهة الخشية من «التطبيق البشرى» للشريعة الإسلامية

من شبهات العلمانيين، الذين تخونهم شجاعتهم فينافقون الأمة المسلمة، قولهم:

إننا لا نخشى من الإسلام، فهو عزيز علينا؟!.. وإنما خشيتنا من «التطبيق البشرى» للإسلام.. والبشر يخطئون ويصيبون، ونحن نريد تنزيه الإسلام عن أخطاء التطبيق البشرى.. فدعوتنا للحكم بالقانون الوضعى ليست عداءً للإسلام، وإنما هى صيانة للإسلام؟!..

تلك هى أولى شبهات العلمانيين..

ونحن سنفترض ـ ولو جدلا ـ حسن نيتهم وصدق طويتهم فى هذا الذى يقولون.. ثم نقول لهم:

● إن كل التطبيقات لجميع النظريات والأنساق الفكرية هى تطبيقات بشرية.. فالعمران الذى يدور الخلاف حول مرجعيته وفكريته ـ أيديولوچيته ـ هو العمران البشرى.. الذى يبنيه البشر.. فهل تعنى الخشية على الأنساق الفكرية، والنظريات السياسية والاجتماعية، من أخطاء التطبيقات البشرية لها، أن نعدل عنها كمرجعيات لتدابير السياسة، والدولة والعمران، ونحتفظ بها فى المتاحف أو بطون الكتب، كيلا تتشوه بأخطاء التطبيق؟!.. إن الجاهلية يطبقها البشر الجاهليون.. والماركسية يطبقها الماركسيون.. والليبرالية.. يطبقها البشر الليبراليون!..

● وإذا قلتم: إن هذا وضع خاص بـ«الدين»؛ لأنه تنزيل إلهى، تعلو مكانته عن مكانة الأنساق الفكرية والنظريات البشرية.. ونحن ـ العلمانيين ـ لا يضيرنا تشويه النظريات الوضعية بأخطاء التطبيق البشرى لها.. وإنما الذى نخشاه هو حدوث ذلك للدين الإلهى!..

إذا قلتم ذلك.. فنحن نقول لكم:

إن الله، سبحانه وتعالى، هو الذى وضع الدين.. لكن البشر هم الذين يقيمون الدين.. كل فرائض ومبادئ وأركان وأصول وفروع الدين.. فالله، سبحانه، قد وضع الدين.. ثم قال لنا ـ نحن البشر ـ: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣].. فلو كانت الخشية من لحاق أخطاء التطبيق البشرى، والإقامة البشرية للدين الإلهى مبرراً

للعدول عنه إلى غيره.. فلم لا تدعون الناس إلى التدين بالديانات الوضعية ـ كالبوذية ـ والزرادشتية ـ والكنفشيوسية ـ بدلاً من الدين الإلهى، حفاظًا عليه من أخطاء الممارسة والتطبيق البشرى؟؟!! لأن الخطأ فى إقامة البشر للدين غير الإلهى أهون ـ بمنطقكم ـ من الخطأ فى إقامة الدين الإلهى!!

هل نعدل عن الصلاة، كيلا تتشوه صورتها بالسهو والنسيان؟!..

هل نعدل عن الحج كيلا تتشوه صورته بالرفث والجدال؟!..

إن دعوتكم إلى مرجعية القانون الوضعى، بدلاً من مرجعية الشريعة الإلهية، بحجة صيانة الدين الإلهى عن أخطاء التطبيق البشرى.. لابد وأن يقودكم «منطقها» إلى الدعوة للتدين بديانات وضعية، بدلاً من التدين بالدين الإلهى.. لأن الخطأ فى حق بوذا، أو زرادشت، أو كنفشيوس أخف من الخطأ فى حق الله، سبحانه وتعالى؟!..

● ثم إن هذه الخشية من التطبيق البشرى على الدين الإلهى.. ودعوى عدم مناسبة «التطبيق البشرى» لـ «الوضع الإلهى» هى دعوى سبقكم إليها أهل الجاهلية الأولى.. ولقد عرضها القرآن، وفندها ودحضها.. لقد زعموا أن «الدين الإلهى» إنما يناسبه أن يأتى به «ملك» لا «بشر»؟؟.. كما تقولون أنتم اليوم! إن «الحاكمية الإلهية» لا «يطبقها ملائكة» حتى يصونوها عن «أخطاء البشر»!..

ولقد سخر القرآن من هذا «المنطق» الجاهلى، الذى منع أصحابه من إقامة الدين الإلهى، على النحو الذى يمنعكم اليوم من إقامة الشريعة والحاكمية الإلهية، فى السياسة والدولة والعمران!..

﴿وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ لَوْلا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً﴾ [الفرقان: ٧].

﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلاَّ أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَراً رَّسُولاً (٩٤) قُل لَّوْ كَانَ فِي الأَرْضِ مَلائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَّسُولاً﴾ [الإسراء: ٩٤، ٩٥].

فهل ترضون لأنفسكم بـ «المنطق» الذى يضعكم مع أهل الجاهلية الأولى؟!..

● إننا نسألكم: هل قال عاقل بضرورة رفض «الديمقراطية ـ الليبرالية» ـ فى الغرب ـ لأن تطبيقاتها قد أثمرت الحروب الكونية، التى لم تعرفها الإنسانية فى طفولتها؟.. وأثمرت الإمبريالية التى شقيت بها معظم الأمم والحضارات؟.. وأثمرت التمييز العنصرى؟.. والفاشية؟.. والنازية؟.. وتدمير مقومات التوازن فى البيئة والطبيعة؟.. والانحلال ـ وأمراضه ـ على النحو الذى يمسخ إنسانية الإنسان؟؟!!

هل قال عاقل ـ فى الغرب ـ الذى أنتم به معجبون ـ برفض الديمقراطية الليبرالية؛ لأن هذه بعض من ثمرات التطبيقات البشرية لها؟؟!..

● ثم نقول: إن الإسلام ـ كدين إلهى ـ ووضع إلهى ـ هو «مثال».. وإن «إقامة البشر» و «تطبيقاتهم» للدين هى «واقع».. وستظل مسافة ما، دائمًا وأبدًا، بين «الواقع» وبين «المثال».. وفى وجود هذه المسافة يكمن ويتجسد «الحافز» الذى يستحث الإنسان دائمًا وأبدًا على محاولة مجاوزة «الواقع» ليقترب، أكثر فأكثر، من «المثال».. ولولا هذا لفرغ جدول أعمال الحياة، وأصيب الأحياء بالقنوط والإحباط؟!..

فوجود المسافة بين «التطبيق البشرى» للدين وبين «المثال الدينى» ضرورة حياتية طبيعية، اقتضتها وتقتضيها الفوارق بين «الإلهى» و «البشرى».. واقتضتها وتقتضيها حكمة الله فى استمرار وتجدد الآمال فى التقدم دائمًا وأبدًا.. فهى ليست مبررًا للعدول عن تطبيق «البشر» لـ «الدين» وإنما هى حكمة من حكم الله، فى تكليف «البشر» إقامة هذا «الدين»!..

هذا عن «الشبهة» الأولى:.. الخشية من لحاق سلبيات «التطبيق البشرى» لـ «الدين الإلهى»!..

***

٢ ـ شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين

والشبهة الثانية للعلمانيين ـ فى حواراتهم مع الإسلاميين ـ هى قولهم:

إننا نخشى من أن يتكرر فى واقعنا الإسلامى ما حدث فى الواقع المسيحى الغربى

من استبداد باسم الدين . . نخشى الاستبداد باسم الدين، أكثر مما نخشى الاستبداد باسم القانون الوضعى . . لأن الأول يحيط استبداده بقداسة دينية، تجعل مقاومته أكثر صعوبة من مقاومة الاستبداد باسم النظم والقوانين الوضعية!

ونحن سنفترض أيضًا حسن النية، وصدق الطوية، فى الذين يسوقون هذه الشبة، فى مواجهة الدعوة إلى إسلامية السياسة والقانون والدولة والعمران . . . ومن ثم ندعوهم إلى «منطق العقل» عله يقودنا جميعًا إلى كلمة سواء . .

● وفى البداية نسألهم: هل كانت معاناة الغرب من «الاستبداد ـ الوضعى» حقًا أخف من معاناته من «الاستبداد ـ باسم الدين»؟؟! . .

اسألوا الإحصاءات عن ضحايا المعاناة البشرية من النازية والفاشية والديكتاتورية وحدها . . وعن ضحايا المعاناة من استبداد الكنيسة عندما حكمت بالحق الإلهى؟؟! . .

● ثم . . إذا كانت «الكهانة» ـ وهى من لوازم المسيحية الكاثوليكية ـ التى حكمت فى التاريخ الأوروبى ـ قد أفرزت نظام الحكم بالحق الإلهى . . لأنها جعلت وتجعل من الكهنة والبابوية نيابة عن الله، لا يسأل صاحبها عما يفعل؛ لأنه فَعَّال لما يريد . . دون رقيب بشرى ولا حسيب شعبى، لأن الرَّاد عليه كافر بالله . . إذا كانت هذه «الكهانة»، التى أفرزت «الاستبداد ـ باسم الدين»، هى ـ باعترافكم . . وباعتراف كل الدنيا . . خاصية مسيحية . . يرفضها الإسلام، وينعى على أهلها أنهم ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ**﴾ [التوبة: ٣١] . . فلم التنكب لكل منطق بالإصرار على تصوير الإسلام دينًا كهنوتيًا، تُخشى كهانته إن نحن طبقنا شريعته، فى سياسة الدولة والعمران؟! . .

● ثم . . إن تاريخ أمتنا مع حاكمية القانون الوضعى، لا تتعدى قرنًا وبعض القرن . . أى أن هذه الأمة قد حكمت بالشريعة الإلهية نحوا من ثلاثة عشر قرنا . . فأين هى الكهانة التى قامت فى تاريخ دولتنا الإسلامية، حتى تخشوها على حاضرها ومستقبلها؟! . .

أين هى «حكومة الفقهاء» فى تاريخنا الطويل والعريض؟! . .

إن أئمة ديننا والفقهاء فيه كانوا فى صفوف المعارضة ـ غالبًا ـ ولم يقيموا، فى يوم

من الأيام، «حكومة فقهاء»؟!.. ألم تقرءوا تاريخ بناة مذاهب الفقه فى حضارتنا.. مالك بن أنس [٩٣ ـ ١٧٩هـ ٧١٢ ـ ٧٩٥م] وأبو حنيفة النعمان [٨٠ ـ ١٥٠هـ ٦٩٩ ـ ٧٦٧م] وأحمد بن حنبل [١٦٤ ـ ٢٤١هـ ٧٨٠ ـ ٨٥٥م] وابن تيمية [٦٦١ ـ ٧٢٨هـ ١٢٦٣ ـ ١٣٢٨م] الذى مات فى السجن؟!.. ومن قبلهم الحسن البصرى [٢١ ـ ١١٠هـ ٦٤٢ ـ ٧٢٨م] وغيرهم من جمهور الأئمة والفقهاء، الذين صنعوا الحضارة، وقادوا الأمة، دون أن يقيموا ـ أو حتى يطلبوا ـ «حكومة فقهاء».. أليست لهذه الحقيقة التى يطّرد صدقها فى طول تاريخنا وعرضه، دلالة على تميز الإسلام عن المسيحية.. تطمئن الذين يخشون استبداد الكهانة إذا نحن عدنا إلى حاكمية الشريعة الإلهية؟!..

يا قوم!.. إننا لا ندعوا إلى شىء «جديد» حتى تخشوا من عواقبه.. وإنما نحن ندعوا إلى «العودة» لما عاشته الأمة وطبقته نحواً من ثلاثة عشر قرنًا.. ومن هنا فإن لشهادة التاريخ وزنها الحاسم فى هذا الموضوع!..

● إن الكهانة التى تتوهمون.. إنما تعنى أول ما تعنى نيابة الحاكم عن الله.. وحكمه بهذا الحق الإلهى.

ومن ثم، فإن الخروج عليه لا يمكن إلا أن يكون كفراً بالله ومحادة له.. وهذا هو الذى عرفته أوروبا.. فهل لمحتم شيئًا من ذلك فى تاريخنا الذى سادت فيه حاكمية الشريعة الإسلامية؟!

لقد استشهد عمر بن الخطاب.. فهل قرأتم أو سمعتم أحداً اتهم قاتله بالكفر؟!.. وعمر هو من تعرفون فى الإسلام؟!..

وثار الناس على عثمان بن عفان.. وسفكوا دمه، وهو يتلو كتاب الله!.. فهل قرأتم أو سمعتم أحداً اتهم هذه الثورة وهؤلاء الثوار بالكفر؟!..

وثار الخوارج على علىٍّ بن أبى طالب.. فهل كفَّرهم أحد؟!.. لقد طلب على من أصحابه أن يصلوا خلف الخوارج الثائرين عليه.. لأنهم مؤمنون.. وقال: «ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه»[1].

ويشق معاوية بن أبى سفيان عصا الطاعة لأمير المؤمنين على بن أبى طالب،

(١) [نهج البلاغة] ص٧٤. طبعة دار الشعب. القاهرة.

ويجيش الجيوش لقتاله . . ومع ذلك . . فعندما يُسأل على عن طبيعة هذا الصراع . . وعن القتلى فيه . . يقول : «إنى أرجو ألا يقتل أحد نقى قلبه منا ومنهم ، إلا أدخله الله الجنة[1] . . لقد التقينا وربنا واحد ، ونبينا واحد ، ودعوتنا فى الإسلام واحدة ، ولا نستزيدهم فى الإيمان بالله والتصديق برسوله ولا يستزيدوننا[2] . . إنهم إخواننا فى الدين ، قبلتنا واحدة . . إننا ، والله ، ما قاتلناهم على التكفير والفراق فى الدين ، وما قاتلناهم إلا لنردهم إلى الجماعة!»[3] .

نعم . . هو صراع يبلغ حد الحرب الضروس . . لكنه لا يعنى أى لون من ألوان الكفر ، ولا أى نقص أو زيادة فى إيمان أى من فرقاء هذا الصراع! . .

● بل إن حضارتنا الإسلامية ، التى جسدت حاكمية الشريعة الإسلامية ، وإسلامية السياسة والعمران . . لم تعرف وظيفة «رجل الدين» . . وإنما عرفت «عالم الدين» الذى «لم يجعل الإسلام له أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام . . ولا حق السيطرة على إيمان أحد ، أو عبادته لربه ، أو ينازعه فى طريقة نظره . .»[4] ـ كما يقول الإمام محمد عبده ـ! . .

والإمام مالك . . إمام دار الهجرة . . الذى لا يُفْتى وهو بالمدينة؟! . . هو الذى رفض ما طلبه منه الخليفة أبو جعفر المنصور [٩٥ ـ ١٥٨هـ ٧١٤ ـ ٧٧٥م] من جعل [الموطأ] قانون الدولة . . وقال : الموطأ اجتهاد مالك . . وفى الأمة مجتهدون آخرون؟! . . وهو ، أيضًا ، القائل : كل واحد يؤخذ من قوله ويُرد ، إلا صاحب هذا القبر . . ﷺ . .

وكل مذاهب هذه الأمة ، التى جسدت حرية الاجتهاد فى إطار مبادئ الشريعة ، قد كان شعار كل إمام من أئمتها : «رأيى صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب»! . .

---

(١) الباقلانى [التمهيد] ص٢٣٧ . تحقيق : محمود محمد الخضيرى ، د. محمد عبدالهادى أبو ريدة . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م .

(٢) ابن أبى الحديد [شرح نهج البلاغة] جـ١٧ ص١٤١ . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩م .

(٣) [التمهيد] ص٢٣٨ .

(٤) [الأعمال الكاملة] جـ٣ ص٢٨٩ .

فأين هى ـ يا قوم ـ «الكهانة» و «الاستبداد ـ باسم الدين» الذى تخشون . . إن كنتم ـ حقّا ـ صادقين فى طرح هذه «الشبهات»؟؟! . .

● هذا هو تاريخ أمتنا وحضارتنا، مع حاكمية الشريعة الإلهية . . تجاورت فيه حاكمية الشريعة ـ التى هى وضع إلهى ـ مع التطبيق البشرى لها ـ بواسطة «سلطة الأمة» . . فالسيادة لشرع الله . . والسلطة للأمة، فى إطار هذه السيادة ـ وفق مفهوم وحدود الخلافة الإنسانية عن الله فى إقامة الدين وسياسة الدنيا به ـ . . وهو التاريخ الذى استمر ـ دون كهانة ـ من ظهور الإسلام . . وحتى عمر مكرم [١١٦٨ ـ ١٢٣٧هـ ١٧٥٥ ـ ١٨٢٢م] الذى يقنن سلطة الأمة على الولاة ـ الذين هم ـ شرعًا ـ نواب عن الأمة، وليسوا نوابًا عن الله ـ فيقول: «إن أولى الأمر هم: العلماء، وحملة الشريعة، والسلطان العادل . . **ولقد جرت العادة، من قديم الزمان، أن أهل البلد يعزلون الولاة، حتى الخليفة والسلطان، إذا ساروا فيها بالجور، فإن أهل البلد يعزلونه ويخلعونه** . . »[1] .

أفلا ترون ـ معنا ـ أن الإسلام ذاته هو أول ضمان ضد الكهانة . . ومن ثم ضد الاستبداد باسم الدين؟! وألا ترون ـ معنا أيضًا ـ أنه لا ضمان ضد الاستبداد ـ باسم الدين، أو باسم المرجعيات الوضعية ـ إلا برقابة الأمة وهيمنتها على سلطات التنفيذ؟! . .

وألا ترون فى قداسة المرجعية الدينية قيدًا على انحراف الحاكم . . وحافزًا أكبر يحفز المحكوم إلى مقاومة الانحراف . . لأن الأمر، مع المرجعية الدينية، أمر دنيا يتوقف على صلاحها صلاح الآخرة، التى هى خير وأبقى . . وليس فقط أمر دنيا يعيشها الحيوان والإنسان؟! . .

● وإذا كانت الثقافات الغربية، قد جعلت البعض منكم ينظر إلى ديننا الإسلامى، فيراه كهانة المسيحية الغربية . . وإلى شريعتنا الإسلامية، فيراها اللاهوت الذى جمد دنيا الغرب عندما تحكم فيها . . فإننا ندعوكم إلى الاحتكام إلى دراسات غربية، سبرت غور حضارتنا وشريعتنا . . فقالت بتميز شريعتنا الإسلامية عن القانون الرومانى . .

(١) الجبرتى [عجائب الآثار] جـ٦ ص٢١٩ ـ ٢٢٣ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م. والرافعى [تاريخ الحركة القومية] جـ٢ ص٣٣٦، ٣٣٧ طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨م.

لأنها إلهية ودينية، ترسم الأخلاق والآداب حدود قانونها... ومع ذلك فإنها ـ الشريعة ـ قد أقامت «دولة» تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، وفق رابطة تعاونية، لا أثر فيها لشيء من الكهانة، والاستبداد باسم الدين..

إن المستشرق الإيطالي دافيد دي سانتيلانا David de Sutillana [١٨٤٥ ـ ١٩٣١م].. هو الذي يقول عن تميز شريعتنا بـ«الإلهية»: «**عبثًا نحاول أن نجد أصولا واحدة تلتقى فيها الشريعتان، الشرقية والغربية (الإسلامية والرومانية) كما استقر الرأى على ذلك.**

إن الشريعة الإسلامية، ذات الحدود المرسومة والمبادئ الثابتة، لا يمكن إرجاعها أو نسبتها إلى شرائعنا وقوانيننا؛ لأنها شريعة دينية تغاير أفكارنا أصلاً.. وفيها ترسم الأخلاق والآداب، فى كل مسألة، حدود القانون».

ثم ينبه على أن «إلهية» الشريعة، والوضع الإلهى لها، لا يعنى جمود البناء القانونى الذى يتأسس على مبادئها.. فهذا البناء متطور دائمًا.. فيقول: «**ولما كان الشرع الإسلامى يستهدف منفعة المجموع، فهو بجوهره شريعة تطورية غير جامدة... ومدارسها الفقهية العظيمة تتفق كلها على هذا الرأى..**»[(١)].

ثم هو ـ سانتيلانا ـ الذى يقول عن «دولة» هذه «الشريعة الدينية»! إنها رابطة تعاونية لا تعرف الكهانة والاستبداد.. «**إن الرابطة التعاونية الموجودة بين الخليفة والشعب، تبقى متينة وثيقة العرى، مادام الخليفة صالحًا للقيام بواجبه فى حماية المجتمع الإسلامى، فإذا لم يعد أهلاً لمنح شعبه ما يريده منه، بطل سلطانه، وفسخ العقد شرعًا بين المتعاقدين..**»[(٢)].

أرأيتم، يا قوم، كيف أدرك هذا المستشرق ما لا تريدون أن تروه.. لقد أدرك أن «دولة» الإسلام ـ الخلافة ـ وهى «دولة الشريعة الدينية» ـ إنما جسدت، فى علاقة الحاكم بالمحكومين كلمة الصديق أبى بكر: «أطيعونى ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم»...

---

(١) [القانون والمجتمع] بحث منشور ضمن كتاب [تراث الإسلام] ص٤٣١، ٤٣٨، ٤٣٣. ترجمة: جرجيس فتح الله. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

(٢) المصدر السابق. ص٤٢٧.

فأين هو «الاستبداد باسم الإسلام» ـ الذى تخشون . . أو تتوهمون . فتثيرون الشبهات حول حاكمية شريعة الإسلام؟! . .

ألا يكفى «الفكر» المعادى للاستبداد . . والذى يقطع عليه كل طريق . . والتطبيق الذى لم يعرف الكهانة . . ولا حكومة الفقهاء . . بل ولا «رجل الدين» منذ عهد الصديق، إلى عهد عمر مكرم . . شاهداً على أن إسلامنا ليس كهانة المسيحية الغربية . . وأن خلافتنا الإسلامية ليست بابوية الحكم بالحق الإلهى . . وأن شريعتنا هى سيادة الحاكمية الإلهية وسلطان الأمة ـ الخليفة عن الله ـ معا؟! . .

إذا لم يكف ذلك فى تبديد «شبهتكم» . . فهلا بددتها كلمات المستشرق «سانتيلانا»؟؟!! . .

وهلا آمنتم معنا بأن «النصوص» ـ أية نصوص ـ لا تحمل ضمانًا ـ مانعًا وجامعًا ـ ضد الاستبداد وإنما هى ـ فى حالة الإسلام ـ عون على العدل ومساعد ضد الاستبداد . . **أما الضمان الحقيقى فهو سلطان الأمة، ورقابتها، ومحاسبتها لولاة الأمور . . وهو ما يجعله الإسلام فريضة دينية، وتكليفًا إلهيًا، وواجبًا شرعيًا . . وليس مجرد «حق» من «حقوق» الإنسان، له أن يتنازل عنه، طواعية، إن هو أراد؟!** . .

هذا عن شبهة الخشية من الاستبداد باسم الدين! . .

* * *

٣ ـ شبهة الخشية على الوحدة الوطنية من الحكم الإسلامى

والشبهة الثالثة، التى يثيرها العلمانيون فى وجه الدعوة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران هى الزعم:

بأن جعل الحاكمية فى المجتمع للدين الإسلامى سيشق الصف الوطنى، فى مجتمع به أقليات دينية غير إسلامية ـ من النصارى على وجه الخصوص ـ لأن تحكيم دين فى أبناء دين آخر هو امتياز لأبناء الدين الحاكم على الآخرين! . .

وفى البداية نود أن نقول: إن العلمانيين منافقون فى الاحتجاج بقضية الأقليات لمواجهة الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . . ومثلهم فى ذلك مثل قوى الاستعمار،

والهيمنة الخارجية، «التى تستخدم ـ أو هى تريد ـ استخدام الأقليات ـ عمومًا ـ ثغرات وأوراق ضغط وعوامل «نقض» ـ «ڤيتو» ـ ضد مشروع النهضة الذى يمثل هوية الأمة، وعقيدتها، وشريعتها.. **والدليل على ذلك هو أن غلواء المعارضة العلمانية لحاكمية الشريعة الإسلامية لا تخف قيد أنملة فى المجتمعات التى ليست بها أقليات دينية غير إسلامية.. مثل الجزائر.. وليبيا.. وتونس.. والمغرب.. وپاكستان.. وعشرات من البلاد الإسلامية التى تكاد نسبة المسلمين بين سكانها أن تكون مائة فى المائة؟!..**

والدليل الثانى على النفاق العلمانى، فى استخدام «ورقة الأقليات الدينية».. هو أن العلمانيين جميعًا يزعمون أنهم من أنصار المواثيق، والاتفاقات، والمعاهدات، التى تقنن مبادئ حقوق الإنسان..

وإذا كان من حق الإنسان المسيحى أن يحتكم إلى عقيدته وشريعته ـ وهذا ما يصونه له النظام الإسلامى.. كفريضة على الأمة الإسلامية ـ أفلا يكون من حق الإنسان المسلم أن يحتكم إلى عقيدته وشريعته ومنها فريضة: إسلامية السياسة والدولة والعمران؟!.. أليس من حقوق الإنسان أن يحكم بالقانون الذى يريد؟!.. وأن يؤدى ما فرضه الله عليه من إقامة شريعته؟؟!..

والدليل الثالث على النفاق العلمانى، فى هذه القضية، هو أن تطبيق الشريعة الإسلامية فى المجتمعات ذات الأغلبيات المسلمة.. هو ـ أيضًا ـ تطبيق وإعمال لمبدأ يزعم العلمانيون أنهم من أشد أنصاره حماسًا.. وهو «الديمقراطية الليبرالية».. وإذا كانت «الديمقراطية» هى حكم الشعب للشعب بالشعب.. **فإن إرادة الأغلبية أن تحكم بلادها بشريعتها الإسلامية معناها الإعمال لمبدأ تنفيذ إرادة الأغلبية فى النظام الديمقراطى.. فهل يرى العلمانيون أن الديمقراطية تعنى حق الأقلية فى تعطيل وإلغاء إرادة الأغلبية؟؟!!.. وهل هذه «ديمقراطية.. جديدة» ابتدعوها لمواجهة الإسلام والمسلمين؟!.. أم أن القضية، برمتها، لا تعدو نفاق العلمانيين.. الذين مردوا على النفاق؟!..**

والدليل الرابع على تهافت «منطق» العلمانيين، وتهاوى «حججهم» فى هذه القضية.. هو أن احتكام المجتمع ذى الأغلبية الإسلامية إلى المنهاج الإسلامى فى شئونه الحياتية فضلاً عن أنه إعمال «لحقوق الإنسان» و «لمبادئ الديمقراطية» ـ **فإنه ليس**

على حساب الأقليات غير المسلمة، وليس فيه استبعاد ولا انتقاص لعقائدها وشرائعها الدينية. . إن الذى يوجد فى المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، هى أقليات نصرانية ـ والنصرانية ليس فيها شريعة للدولة، ولا قانون مدنى، . . لأنها رسالة روحية. . لخلاص الروح. . وهمها هو مملكة السماء. . ودعوتها. . أن دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله. . وكل العلمانيين ـ فى الشرق والغرب. . وفى الشمال والجنوب ـ يدينون الكنيسة الغربية، ويلعنونها عندما خرجت عن هذه القاعدة، وهذا المنهاج، فحكمت الدولة، وتدخلت فى شئون الاجتماع. . بل إنهم يريدون أن يجعلوا الإسلام مسيحية، ليدع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله، فإذا ثبت لهم أن الإسلام دين ودولة. . عقيدة وشريعة. . وأن إسلامية السياسة والعمران فريضة من فرائضه الإلهية. . ذهب بهم النفاق إلى تصوير حاكمية الشريعة الإسلامية وكأنها عدوان على النصرانية ـ التى يعلمون ويعلنون. . بل ويفاخرون بأنها دين لا دولة ـ ويريدون من الإسلام الاقتداء بها فى هذا، حتى ولو على حساب طبيعته!!. .

إن «دولة» الإسلام ليست بديلاً لـ «دولة» النصرانية. . والقانون الإسلامى ليس بديلاً لـ «قانون» نصرانى. . . وإنما هما البديل للعلمانية. . والعلمانية التى نريد اقتلاعها من بلادنا، ليست عقيدة نصرانية، من عقائد كنائسنا الشرقية، حتى يكون فى هذا الاقتلاع عدوان على الأقليات غير المسلمة فى بلادنا، وانتقاص من حقوقها فى الاحتكام إلى عقيدتها وشريعتها. . فالعلمانية وافد غربى، فى ركاب الغزوة الاستعمارية ـ التى جاءت لقهرنا جميعًا. . أقلية وأغلبية ـ فهى أثر من آثار الاستعمار ـ واقتلاعها، وتحرير مؤسساتنا الحقوقية، والقانونية، والتشريعية، والقضائية منها، هو مهمة من مهام ثورتنا الوطنية، وواجب من واجبات حركة تحررنا الوطنى. . أى أنه واجب وطنى على الجميع، الأقلية والأغلبية على حد سواء!. .

بل إن هذه العلمانية ـ التى هى الخصم لإسلامية القانون ـ ليست فقط عدوانًا استعماريًا على وطنية الأقليات المسيحية فى بلادنا. . وإنما هى، أيضًا، خصم تاريخى للمسيحية الغربية؟! . . فهل فى اقتلاعها، وإحلال شريعة الشرق. . الممثلة لعقيدة الأغلبية. . والممثلة لعادات وأعراف وتقاليد ومثل وقيم الأمة كلها ـ أقليتها وأغلبيتها ـ هل فى ذلك أى انتقاص من حقوق الأقلية؟!. . وهل يمثل «التحرر ـ الفكرى» عدوانًا

على «الوطن المسيحى»؟! . . أم أنه نفاق العلمانيين . . الذين مردوا على النفاق؟! . .

أنا أسأل الإنسان المسيحى المصرى :

أى القوانين أليق بأن تحكم بها وتحتكم إليها ـ وليست فى مسيحيتك قوانين للدولة ـ ولابد لك من أن تختار للاجتماع قانونًا ـ أى القوانين أليق بك وبوطنك :

قانون الأغلبية من مواطنيك؟ . . أم قانون نابليون بونابرت (١٧٦٩ ـ ١٨٢١م) المستعمر الذى جاء ليقهر ويذل الأغلبية والأقلية جميعًا؟؟! . .

فقه الإمام الشافعى [١٥٠ ـ ٢٠٤هـ ٧٦٧ ـ ٨٢٠م] ـ المصرى مثلك ـ؟! . . وفقه الليث بن سعد [٩٤ ـ ١٧٥هـ ٧١٣ ـ ٧٩١م] ـ إمام الوحدة الوطنية ـ الذى أفتى بأن «بناء الكنائس هو آية من آيات عمران البلاد»؟! . . أم فقه الرومان الذين أذلوا أجدادنا الأقباط . . فاستعمروا مصر وأجبروا أهلها على الفرار بدينهم إلى الصحراء . . حتى لنؤرخ بعصر شهدائنا الذين ذهبوا ضحايا قهرهم ، وإذلالهم لبلادنا؟! . .

فقه الإمام الشافعى . . والليث بن سعد؟! . . أم فقه الرومان . . قتلة الشهداء الأقباط؟؟! . .

كما أسأل العلمانيين :

إذا كان فرض الأقلية رأيها على الأغلبية ، هو ـ بمنطق الديمقراطية التى ترفعون رايتها ـ قمة العدوان على الديمقراطية . . بل هو ـ فى الأخلاق ـ لون من «الوقاحة»! . . فبماذا تسمون فرض الأقلية لرأى غيرها ـ كالعلمانية ـ التى هى غريبة ـ وليست من عقائد المسيحية ـ . . فرض الأقلية لرأى غيرها على أغلبية وطنها ومواطنيها . . بماذا تسمون هذا؟!

أجيبوا . . إن لم تكونوا من الذين مردوا على النفاق! . .

ثم . . تعالوا نحتكم إلى التاريخ . .

عندما جاء الفتح الإسلامى إلى المجتمعات المسيحية الشرقية ، لم تكن جيوشه محاربة للمسيحين الشرقيين . . وإنما كانت محاربة للروم البيزنطيين . . لقد كانت حرب تحرير للشرق من السيطرة الغربية التى بدأها الإسكندر الأكبر [٣٥٦ ـ

٣٢٣ق.م] قبل الميلاد.. ولذلك وقفت الشعوب المسيحية مع الفتح الإسلامى ضد الرومان البيزنطيين.. **فـ«الدولة»، فى هذه المجتمعات التى فتحها الإسلام، لم تكن مسيحية شرقية وطنية.. ومصر، على سبيل المثال، لم يحكمها قبطى فى يوم من الأيام؟!.. فمنذ أن تدين أهلها بالنصرانية، والنصرانية فيها ديانة مضطهدة، حتى جاء الإسلام فأمَّن أقباطها، وأعاد لهم كنائسهم التى كان قد اغتصبها منهم البيزنطيون.. «فالدولة الإسلامية» لم تقم، بعد الفتح، كبديل للدولة القبطية، أو الدولة المسيحية الوطنية.. وإنما قامت الدولة الإسلامية بديلا للدولة البيزنطية، الاستعمارية. والشريعة الإسلامية لم تقم فى مصر بديلا لشريعة مسيحية، وإنما قامت ـ منذ الفتح الإسلامى ـ بديلا عن القانون الرومانى.. فإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة التاريخية ـ التى يتعامى عنها الكثيرون! ـ أن المسيحية لا تجعل الدولة شأنًا من شئونها الاعتقادية، ومن ثم فلم تجعلها بندًا فى جدول أعمال كنيستها على مر تاريخها الشرقى.. فأين هو التناقض ـ الذى تزعمون وتتوهمون ـ بين «دولة» الإسلام وبين «المسيحية الشرقية»؟..**

لقد كانت «إسلامية الدولة» قديمًا معركة بين الفتح الإسلامى ـ ومعه المسيحيون الشرقيون ـ وبين «الدولة الغربية ـ البيزنطية ـ الغازية».. كما أن معركة «الدولة الإسلامية» اليوم هى ضد «العلمانية ـ الغربية ـ الوافدة».. فهل يقف المسيحيون الوطنيون اليوم مع الإسلام فى صراعه مع الغرب، كما وقف أسلافهم القدماء؟!.. أم يضللهم العلمانيون ـ وهم امتداد سرطانى غربى ـ فيخونون أسلافهم وشهداءهم، بسماحهم للغرب ـ وامتدادته العلمانية ـ أن يجعل منهم ورقة ضغط واعتراض ـ ثيتو ـ على توجه الأغلبية ومشروعها، الذى هو فى الحقيقة «هوية» الأمة ـ بأقلياتها وأغلبيتها ـ؟!..

هنا نتذكر ـ ونُذكر ـ بكلمات عبدالرحمن الكواكبى [١٢٧٠ ـ ١٣٢٠هـ ١٨٥٤ ـ ١٩٠٢م] التى وجهها إلى الموارنة ـ وكان الغرب يغازلهم ويعدهم بالحماية! ـ: «**يا قوم: وأعنى بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين.. أدعوكم، وأخص منكم النجباء، للتبصر والتبصير فيما إليه المصير، أليس مطلق العربى أخف استحقارًا لأخيه من الغربى؟ هذا الغربى قد صار ماديًا، لا دين له غير الكسب، فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الدينى إلا مخادعة وكذبًا. هؤلاء الفرنسيس يطاردون أهل الدين، ويعملون**

على أنهم يتناسونه، بناء عليه لا تكون دعواهم الدين فى الشرق، إلا كما يغرد الصياد وراء الأشباك؟!..»[1].

ثم نقول: تُرى لو عقل الموارنة نصيحة الكواكبى، فالتمسوا حقوقهم المشروعة ـ بل والمقدسة ـ فى كامل المساواة فى المواطنة لدى مشروع الأغلبية، بدلاً من الرهان على التماسها فى حماية الأجنبى، بتحويلهم أنفسهم إلى ورقة يضغط بها الغرب ضد مشروع النهضة المتميز عن المشروع الغربى.. تُرى لو عقلوا ذلك، ألم يكن قد تغير المسار.. واجتنب الجميع المأساة؟!..

إن الإسلام ليست له أية مشكلة مع الشرائع السماوية التى سبقت شريعة محمد ﷺ.. فهو الدين الذى لا يكتمل الإيمان به إلا بالإيمان بهذه الشرائع **﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾** [البقرة: ٢٨٥] **﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾** [البقرة: ١٣٦]..

وموقف الإسلام هذا من الشرائع السابقة تجسد فى موقف المسلمين من أتباع تلك الشرائع [أهل الكتاب].. وهو موقف جاوز الإيمان «النظرى» بالتعددية الدينية فى المجتمع الإسلامى، إلى حيث قننت هذه «التعددية» منذ أول دستور لأول دولة إسلامية ـ «الصحيفة ـ الكتاب ـ دستور دولة المدينة» ـ الذى نص على أن «**اليهود ـ [من عرب المدينة] ـ أمة مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم.. وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الإثم**»[2].. ثم تجسد هذا المبدأ القرآنى، والفكر الدستورى فى «التعددية الدينية» التى رعاها المجتمع المسلم، المتحاكم إلى الشريعة الإسلامية، على امتداد تاريخه الطويل.. على حين كانت الحروب الدينية فى الغرب، قائمة على قدم وساق، ليس فقط ضد «التعددية فى الدين»، بل وضد «التعددية فى المذهب» داخل الدين المسيحى الواحد؟!..

(١) [الأعمال الكاملة] ص٢٠٧، ٢٠٨. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٥م.
(٢) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة] ص١٩، ٢٠.

فليست للإسلام مشكلة مع الشرائع التى سبقت شريعته . . وليست للمسلمين مشكلة مع أهل الكتاب . . وإنما المشكلة هى بين المشروع الإسلامى ـ الذى هو مشروع الأمة ـ وبين الغرب الذى يريد أن يُحلّ نموذجه الحضارى محل حضارة الإسلام . . إن الصراع القائم هو بين «المدنية الإسلامية» وبين «المدنية الغربية» . . و «المدنية الإسلامية» هى مدنية الشرق، بكل مِلله الدينية . . بينما «المدنية الغربية» علمانية . . أى أنها ليست مسيحية . . فهل يترك نصارى الشرق مدنيتهم الشرقية، التى هى ميراثهم الحلال، ليحلوا محلها «المدنية الغربية»، غير المسيحية، والمرفوضة عقديّا وحضاريّا من الأغلبية الساحقة لأمتهم؟! . . هل يتركون ميراثهم الحلال، فى سبيل ميراث مفروض من الأعداء؟! . .

إنا هنا، نتذكر ـ ونُذكِّر ـ بكلمات القانونى الفذ الدكتور عبدالرزاق السنهورى باشا، التى يقول فيها: **إن المدنية الإسلامية هى ميراث حلال للمسلمين والمسيحيين واليهود، من المقيمين فى الشرق، فتاريخ الجميع مشترك، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية . . أما المسيحيون الغربيون فإنهم لم يستطيعوا أن يتمدنوا إلا عندما تركوا الدين المسيحى بالفعل!»**[1] . .

فهل يترك المسيحى الشرقى «ميراثه الحلال» فى سبيل ميراث غيره، المفروض على الجميع؟! . . وإذا افترضنا، جدلاً، أن المغايرة قائمة بين المسيحى الشرقى، وبين كلا المدنيتين ـ وهذا فرض جدلى . . غير صادق ـ فأيهما أولى باختياره وتبنيه: مدنية مؤمنة تدعو إليها أغلبية أمته ومواطنيه؟ . . أم مدنية علمانية جاءت بلاده فى ركاب الغزاة . . وهى مرفوضة من أغلبية أمته ومواطنيه؟؟ . .

ثم . . تعالوا نفكر بالمنطق الذى يثمر أكثر الحلول جدوى لمشاكل الأقليات . .

إن تعداد الأقليات القومية ـ المسلمة . . غير العربية ـ فى وطننا العربى أكثر من تعداد الأقليات الدينية ـ غير المسلمة ـ . . فالأولى ـ وفق إحصاءات منتصف الثمانينيات ـ من القرن العشرين ـ ٢١,٠٠٠,٠٠٠ ـ واحد وعشرون مليونا ـ بينما الثانية ١٢,٥٠٠,٠٠٠[2] . . **أى أن المسلمين غير العرب يقتربون من ضعف العرب غير**

---

(١) [عبدالرزاق السنهورى من خلال أوراقه الخاصة] ص١١٨، ١٤٢ .

(٢) محمد السماك [الأقليات بين العروبة والإسلام] ص٢٥ طبعة بيروت سنة ١٩٩٠م ـ وهو ينقل الأرقام عن الدكتور سعد الدين إبراهيم فى كتابه [المجتمع والدولة فى الوطن العربى] طبعة بيروت سنة ١٩٨٨م.

المسلمين . . وبالإسلام يكون حل مشكلة الأقليات القومية المسلمة . . فى الوقت الذى لا توجد فيه ـ كما ثبت لنا ـ مشكلة بين الإسلام وبين الأقليات غير المسلمة . . فلم العدول عن إسلامية السياسة والدولة والعمران إلى علمنتها؟! . . طالما أن فى الإسلامية الحل لمشكلة الأقليات! . .

وإذا تميز المشروع الإسلامى ـ الذى هو ميراث حلال لكل الشرقيين ـ بأنه «مشروع مؤمن» . . ألا يزكيه إيمانه لدى كل أهل الديانات السماوية، على النحو الذى يرجح كفته لدى أقلياتهم وأغلبيتهم على حد سواء؟! . . ألا يمثل، من هذه الزاوية، المشروع الذى يحقق صلاح الدنيا والآخرة معا؟! وبذلك يمتاز على المشروع العلمانى الذى يجرد السياسة والدولة والعمران من ضوابط الإيمان وأخلاقيات الأديان؟! . .

أيهما أليق بالمسيحى المؤمن، أن ينشأ أبناؤه على معارف وتطبيقات تعلمهم أن لعالمهم خالقًا، ولعمرانهم معايير إيمانية؟؟ . . أم أن تكون نشأتهم فى ظل معارف وتطبيقات، إن لم تعلمهم الإلحاد، فهى لا تذكرهم بالإيمان، ولا تضبط سلوكهم الحياتى بأخلاقياته؟؟! . .

أليس فى هذا البعد ـ المشترك بين كل المؤمنين بكل الديانات ـ عامل آخر يرجح الاختيار لإسلامية السياسة والدولة والمدنية والعمران؟؟! . .

وإذا كانت «الدولة الإسلامية» لم تقم على حساب «دولة مسيحية شرقية» وإنما قامت بديلاً «للدولة الاستعمارية الغازية» . . وإسلامية السياسة والدولة والعمران ليست بديلاً لعقيدة مسيحية . . وإنما هى بديل للعلمانية الغربية اللادينية . . والمدنية الإسلامية هى الميراث الحلال لكل الشرقيين، على اختلاف دياناتهم . . . إذا كان الأمر كذلك . . فإننا نفهم فى ضوء هذه الحقيقة حكمة وصواب وعمق الكلمات التى عبرت، وتعبر عن الموقف المسيحى، الذى لم تخدعه العلمانية . . من مثل كلمات :

● **وليم مكرم عبيد باشا [١٣٠٧ ـ ١٣٨٠هـ ١٨٨٩ ـ ١٩٦١م]: «نحن مسيحيون فى الدين مسلمون فى الوطن».**

● **وميشيل عفلق [١٣٢٨ ـ ١٤٠٩هـ ١٩١٠ ـ ١٩٨٩م]: «لا يوجد عربى غير مسلم! فالإسلام تاريخنا، وهو بطولاتنا، وهو لغتنا، وفلسفتنا ونظرتنا إلى الكون . .**

إنه الثقافة القومية الموحدة للعرب على اختلاف أديانهم ومذاهبهم . . وبهذا المعنى لا يوجد عربى غير مسلم، إذا كان هذا العربى صادق العروبة، وإذا كان متجردًا من الأهواء، ومتجردًا من المصالح الذاتية . .

وإن المسيحيين العرب، عندما تستيقظ فيهم قوميتهم، سوف يعرفون بأن الإسلام هو لهم ثقافة قومية، يجب أن يتشبعوا بها، ويحبوها، ويحرصوا عليها حرصهم على أثمن شيء فى عروبتهم . . ولئن كان عجبى شديدًا للمسلم الذى لا يحب العرب، فعجبى أشد للعربى الذى لا يحب الإسلام[1] . . »؟!.

● **والبابا شنودة** ـ البابا الحالى للكنيسة القبطية ـ فى موقفه المعلن ـ: **«إن الأقباط، فى ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالاً وأكثر أمنًا، ولقد كانوا كذلك فى الماضى، حينما كان حكم الشريعة هو السائد . . نحن نتوق إلى أن نعيش فى ظل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».**

إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا . ونحن ليس عندنا ما فى الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة، ولا نرضى بقوانين الإسلام؟!»[2].

لقد عبر البابا شنودة ـ فى موقفه المعلن هذا ـ عن كل الذى نريد أن نقوله :

إن الشريعة الإسلامية هى قانون المساواة بين الجميع : «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» . .

وهى ليست بديلاً لقانون مسيحى «فليس لدى المسيحيين ما فى الإسلام من قوانين مفصلة».

«وكيف يرضى المسيحيون بالقوانين المجلوبة من الخارج . . ولا يرضون بقوانين الإسلام»؟! . .

نعم . . لقد عبر البابا شنودة ـ فى هذا الموقف المعلن ـ عن كل ما نريد أن نقوله، نقضًا لكل شبهات العلمانيين فى قضية الأقليات! . .

---

(١) فى سبيل البعث [الكتابات السياسية الكاملة] جـ٣ ص٣٣، ٢٩٩، جـ٥ ص٦٨ . طبعة بغداد سنة ١٩٨٧، ١٩٨٨م.

(٢) صحيفة [الأهرام] فى ٦ مارس سنة ١٩٨٥م.

• والأنبا يوحنا قلته ـ وهو كاثوليكى ـ مصرى ـ: «أوافق تمامًا على أن أكون مصريًا . . ومسيحيًا، تحت حضارة إسلامية . . بل أنا مسلم ثقافة مائة فى المائة . . . أنا عضو فى الحضارة الإسلامية كما تعلمتها فى الجامعة المصرية . . تعلمت أن النبى، عليه الصلاة والسلام، سمح لمسيحى اليمن أن يصلوا صلاة الفصح فى مسجد المدينة . . فإذا كانت الحضارة الإسلامية بهذه الصورة . . التى تجعل الدولة الإسلامية تحارب لتحرير الأسير المسيحى . . والتى تعلى من قيمة الإنسان كخليفة عن الله فى الأرض . . فكلنا مسلمون حضارة وثقافة . . وإنه ليشرفنى، وأفخر أننى مسيحى عربى، أعيش فى حضارة إسلامية . . وفى بلد إسلامى . . وأساهم وأبنى، مع جميع المواطنين، هذه الحضارة الرائعة ! . .»[1].

فى ضوء الحقائق التى قدمناها . . نفهم معنى ومغزى هذه الكلمات، المعبرة عن «عقل ـ العقلاء» من إخوتنا المسيحيين . .

وهى حقائق . . وكلمات لا قيام معها ولا بعدها لشبهات العلمانيين ! . .

* * *

٤ ـ شبهة غموض المشروع الإسلامى وغيبة برنامجه

والشبهة الرابعة، من شبهات العلمانيين، هى :

أن الإسلام «الدين» ـ إسلام العقائد، والشعائر، وعلاقات المسلم بخالقه ـ واضح كل الوضوح . . لا غموض فيه ولا إبهام . .

وليس كذلك إسلام «الدولة» ـ إسلام السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، ومختلف شئون العمران ـ . .

وفى عالم العلم والمعلومات، فإن الناس لا يقبلون أن يقادوا إلى المجهول الغامض، أو الغموض المجهول . . فأين هى «البرامج» التى يقدمها الإسلاميون للناس، ليستجيب من يستجيب عن بينة، ويرفض من يرفض عن بينة؟ ! .

(١) من حوار دار عقب محاضرة لى ـ فى جمهور من النخبة المسيحية . . الممثلة لمختلف الطوائف ـ دعت إليها «اللجنة المصرية للعدالة والسلام» ـ عنوانها «أثر البعد الدينى فى الاشتراك فى العمل العام» بفندق الحرية ـ بمصر الجديدة ـ بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٩١م.

ومنذ البداية . . بداية رد هذه الشبهة من شبهات العلمانيين ـ وهى من أشهر الشبهات لديهم، وأكثرها ذيوعًا ـ نقول: إن الإسلاميين، عندما يدعون الناس إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران، بتحكيم شريعة الله فى شئون الإنسان، الخليفة عن الله، فإنهم لا يدعون الناس إلى أمر «**مجهول**» . . بل إنهم لا يدعون الناس إلى أمر «**جديد**»، حتى يصح أن يكون «مجهولاً»؟! . .

إننا، بالدعوة إلى إسلامية حياتنا الدنيا كلها، لتكون فى ميزاننا بالدار الآخرة . . التى هى خير وأبقى . . بل والتى هى الجديرة بالوصف الحق للحياة ـ ﴿**وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [العنكبوت: ٦٤]! إنما ندعو الناس إلى «**العودة إلى المألوف**» الذى ألفته الأمة، الذى حقق لها وحدتها كأمة، وأثمر لها دولتها المتميزة، التى فتحت فى ثمانين عامًا أكثر مما فتح الرومان ـ سادة الفتح الغربى ـ فى ثمانية قرون ـ وشتان بين فتح «الإحياء» وفتح «المسخ والنسخ والتشويه»؟! . .

ندعو الناس إلى «**العودة إلى المألوف**» الذى أثمرت حاكميته ـ عندما احتكمت إليها الأمة ـ حضارة تميزت بالتوازن، الذى تحقق للإنسان فى ظلها دون سواها، فى كل أطوار تاريخه المعروف . .

ندعو الناس إلى «**العودة إلى المألوف**» الذى عاشوه ومارسوه وتنفسوه ثلاثة عشر قرنًا . . كانوا فى عشرة منها ـ قبل تراجعهم الحضارى العارض ـ العالم الأول . . والمنارة الوحيدة المضيئة على هذا الكوكب الذى عليه نعيش . .

فالعودة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران ليست بالأمر الجديد على أمتنا، حتى تكون أمرًا «مجهولا»! . .

ونحن ندعو العلمانيين إلى التميز بين:

أ ـ منهاج الإسلام وشريعته، وأحكام الله وسنة رسوله ﷺ فى شئون الاجتماع الإنسانى، وسياسة العمران البشرى . . . وهو واضح لكل عاقل . . ومتميز عن نظائره فى الحضارات الأخرى . . وهو ثابت ـ لأنه وضع إلهى ـ لثوابت الحياة ـ وإليه احتكمت الأمة، قبل الاختراق العلمانى، الذى لم يتعد تاريخه القرن إلا بقليل . .

ب ـ والمعالم الرئيسية فى تراثنا الفكرى والحضارى . . وهى التى قعدت هذا المنهاج الإسلامى فى مختلف علوم حضارتنا، الشرعية منها والمدنية ـ مثل : فلسفة عقيدة الأمة فى علم التوحيد . . وفلسفة قانونها فى علم أصول الفقه . . وثوابت وكليات فقه معاملاتها . . والصبغة الإسلامية فى علومها الإنسانية . . والفلسفة الإسلامية لعلومها الطبيعية ـ سنن الله فى الأنفس والآفاق ـ . .

فهذه المعالم، هى الأخرى واضحة لكل الذين يشملهم مصطلح «أهل الذكر . . والعلم» بهذه العلوم والفنون . . وهذه الثوابت التراثية، التى جسدت منهاج الإسلام . . لا جديد فى دعوتنا إليها حتى يتوهم فيها غموض ! . . ولذلك، فنحن ندعو العلمانيين إلى التمييز بين هذه المعالم الواضحة، فى مشروع ودعوة الإسلاميين الناس إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران . . وبين مستجدات واقعنا المعاصر، ومعالم المستقبل الذى نبشر به . . **ففى هذه المستجدات . . وفى معالم المستقبل، مناطق كثيرة، وحقول عدة ما زالت تحتاج من العقل المسلم ـ المؤمن بالمنهاج الإسلامى، فى إسلامية الحياة الدنيا . . والمنحاز إلى تطبيق وإعمال هذا المنهاج ـ إلى مزيد ومزيد ومزيد من الاجتهاد والتجديد، والخلق والإضافة والإبداع ! . .**

جـ ـ لقد قطع الفكر الإسلامى المعاصر شوطًا ملحوظًا فى بلورة «**المعالم العامة**» لـ «**المشروع الحضارى الإسلامى**»، المرشح ليكون «دليل عمل» للمد الإسلامى المعاصر، يلقى الضوء على «الصورة الإسلامية» للنهضة المنشودة . . ففى عشرات الكتب التى أبدعها أهل الاجتهاد والتجديد، فى العقود الأخيرة ـ بل ومنذ تبلور تيار اليقظة الإسلامى الحديث، بريادة جمال الدين الأفغانى ـ تحدد الكثير من معالم هذا المشروع . .

وبقى أن ينهض «أهل الفكر» بصياغة هذه المعالم لهذا المشروع الحضارى ـ المبثوثة فى عديد من الكتب ـ فى أعمال فكرية محددة، تيسر للناس التماسها كفن متميز، من فنون الإبداع والتأليف . .

د ـ كذلك قطع الإسلاميون ـ من «أهل الفكر» و «أهل الحركة» خطوات ملحوظة فى «**تحديد السياسات**»، التى تمثل، فى الوضوح الفكرى، والتفصيل العملى، بالنسبة لجمهور الأمة، مرحلة جديدة تقترب بمعالم المشروع الحضارى ـ العامة ـ من ميدان

الممارسة والتطبيق . . **بل لقد تقدمت العديد من الحركات، والتيارات الإسلامية، إلى الأمة بوثائق هذه «السياسات»، فلقيت القبول، ونالت بها هذه الحركات والتيارات ثقة جماهير عريضة، فى العديد من عمليات الاقتراع الجماهيرى . . سواء على مستوى الأمة، لاختيار المؤسسات النيابية . . أو على مستوى النخبة، لاختيار مجالس النقابات المهنية، والاتحادات الطلابية . .**

فبقدر ما يتاح للمنهاج الإسلامى من فرص الذيوع . . وبقدر ما يتاح للإسلاميين من حرية العمل . . بقدر ما يتجسد «المنهاج» فى «سياسات» تزيد مساحة الوضوح للمشروع الإسلامى، إزاء مستجدات الواقع المعاصر، ومعالم المستقبل المنشود . .

إن علاقة الدين بالدولة . . والصورة المقترحة للشورى المعاصرة . . وفلسفة الإسلام فى الاقتصاد والثروات والأموال . . وعلاقة الرجل بالمرأة . . ومكانة المرأة فى الدولة الإسلامية العصرية . . والمعالم المتميزة لحقوق الإنسان فى الإسلام . . وأسلوب المنهاج الإسلامى فى التغيير . . وتقنين تراثنا الإسلامى فى فقه المعاملات وتحديد المساحات التى لا تزال بحاجة إلى اجتهاد جديد . . وصورة العلاقة بين أقطار دار الإسلام . . والعلاقة بين عالم الإسلام وبقية العالم . . إلخ . . إلخ .

وكذلك علاقة الإسلام بالمعارف والعلوم الإنسانية . . وضوابطه الأخلاقية لتطبيقات وفلسفات العلوم الطبيعية . . إلخ . . إلخ . . إلخ . .

كل هذه المشكلات والقضايا، قد وضحت الكثير من معالمها لدى التيار الغالب ـ تيار الوسطية الإسلامية ـ بين الإسلاميين المعاصرين . . وإذا كانت الحياة الفكرية الإسلامية قد عرفت فى العقود الأخيرة، عدداً من مواثيق «الدساتير الإسلامية» و «حقوق الإنسان» . . فإن مزيداً من هذه الجهود، وأمثالها، كفيل بتحقيق المزيد من تجسيد «المنهاج الإسلامى الواضح» و «ثوابت الفكر والحضارة» فى «سياسات» أكثر تحديداً . . وأكثر قدرة على الاقتراب من حقول الممارسة والتطبيق . .

هـ ـ أما «البرامج التفصيلية»، التى تفصّل «السياسات» إلى «خطط تنفيذية» . . فإننا نقول للعلمانيين الذين يصيحون باحثين عنها ومفتقدين إياها فى أدبيات الإسلاميين . . نقول لهم : إن «البرامج التفصيلية» يستحيل أن تأتى فى الصورة الطبيعية والحقيقية

لمهمتها ـ **برنامج تغيير الواقع** ـ إلا إذا قبض واضعوها على زمام الواقع؟!.. ولم يحدث فى تاريخ الدعوات ولا الثورات ـ سماوية كانت أو وضعية ـ أن وضعت دعوة إصلاح أو ثورة انقلابية، «البرامج التفصيلية» لـ «تغيير الواقع» قبل أن تقبض على هذا الواقع، لتحيط بتفاصيله خبرًا؟!.. فالصياح العلمانى: أين «البرامج التفصيلية للإسلاميين» التى تبدد «الغموض» فى الطرح الإسلامى.. هو صياح أناس يهرفون بما لا يعرفون!..

إننا لا ندعو الأمة إلى «اختراع جديد»، حتى يكون «غامضًا» أو «مجهولا».. وإنما نحن ندعوها إلى «العودة إلى ذاتها» وإلى «هويتها» وإلى «مألوفها» الذى آمنت به، ولا تزال، والذى احتكمت إليه.. وتسعى الآن للعودة إلى تحكميه.. والذى أثمر دولتها.. ووحدتها كأمة ـ وصبغ حضارتها بصبغة الله ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨] ندعوها إلى «العودة للمنهاج» الذى جعل منها العالم الأول، فى هذا الكوكب، لأكثر من عشرة قرون.. والذى اقترن تطبيقه بتقدمها، فى علوم الدين والدنيا.. فهى تعرفه جيدًا.. بالعقل، وبالنقل، وبالوجدان!.. كما تعرف أن تخلفها الذاتى، واستضعاف الأجنبى لها قد ارتبطا بتراجعها عن تحكيم هذا المنهاج..

فالغريب هو العلمانية؟!.. وليس طريق الإصلاح لدنيانا بدين الإسلام؟!..

ومرة أخرى نذكر العلمانيين بكلمات الإمام محمد عبده:

«إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح فى المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شىء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدًا..

وإذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم فى غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء فى إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟!»[1].

(١) [الأعمال الكاملة] جـ٣ ص٢٣١.

فالغريب والمجهول والغامض، ليس السبيل الإسلامى فى النهضة، والتغيير والإصلاح!.

وإذا كان محمد عبده قد كتب هذا فى بداية تلمس أمتنا لمعالم الطريق بنهضتها الحديثة، وعندما كانت «الخيارات غير الإسلامية» للنهضة مدهشة تخطف أبصار الكثيرين.. ألا يليق بغير الإسلاميين أن يزداد تأملهم لهذه الكلمات، بعد أن سقطت تلك «الخيارات» على النحو الذى أصاب حتى أعداءها بالذهول؟!..

* * *

وحتى هذه المساحات من الاجتهادات لفقه المستجدات والمستحدثات المعاصرة.. والتى لم تتضح معالمها فى الفكر الإسلامى المعاصر.. فإنها لا تبرر اتهام التوجه الإسلامى والطريق الإسلامى بالغموض.. فليس بين عقلاء الإسلاميين.. وتيارهم الوسطى العريض.. من يتصور تطبيق إسلامية السياسة والدولة والعمران بين عشية وضحاها.. **فالتغيير الإسلامى هو نهضة إصلاحية عظمى، تقيم جدلاً وحوارًا بين «الفكر» وبين «الواقع».. ومن خلال هذا الحوار والجدل، يقترب «الفكر» من الواقع فيكشف له «الحكم» الإسلامى الأنسب لحكم حركته.. ويقترب «الواقع» من حركة الفكر، فيرشح لها الاجتهاد المعاصر والملائم..**

فهى عملية كبرى.. ومتدرجة.. ومتنامية.. إلى أن تكتمل إسلامية العمران الإنسانى فى مجتمعات الإسلام..

وإذا كانت تطبيقات عصر البعثة النبوية قد تدرجت حتى اكتملت ـ عبر ثلاثة وعشرين عامًا ـ هى عمر توالى الوحى على رسول الله ﷺ ـ فإن هذا التدرج لم يكن، فقط، بسبب تدرج التشريع.. وإنما اقتضاه، أيضًا، التدرج فى «تهيئة الواقع» لتطبيق «الأحكام».. فتنزيل «الحكم» على «الواقع»، وعقد القران بينهما، لا يتوقف، فقط، على وجود «الحكم ـ الحق».. وإنما يتوقف، أيضًا، على «تهيئة الواقع» لأن تُحكم حركته بهذا «الحكم ـ الحق»..

وبصدد نهضتنا الإسلامية المنشودة.. فالشريعة كاملة.. لكن الاجتهاد لمستحدثات العصر أمامه مساحات هى مهام فى جدول أعمال المجتهدين والمجددين.. وأيضًا

فـ«الواقع» الذى شوه التغريب إسلاميته، ومسخت العلمانية هويته، فى حاجة إلى التغيير الذى يهيئه لتقبل الإسلامية. . فالتدرج، فى العودة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران حتمية يدركها أهل الذكر من الإسلاميين. . ولعل فى كلمات الإمام أبى الأعلى المودودى [١٣٢١ ـ ١٣٩٩هـ ١٩٠٣ ـ ١٩٧٩م] فى هذه القضية القول الفصل فى هذا الموضوع. .

لقد تحدث الرجل عن «التدرج» الذى اقتضاه «تغريب» فكرنا وواقعنا. . وعن «التدرج» الذى تقتضيه «إسلامية» هذا الفكر وهذا الواقع من جديد! . .

«فالإنكليز ـ [فى الهند] ـ صرفوا مدة قرن كامل تقريبًا فى تبديل نظام البلاد القانونى وبدلوا نظام حياتها أولاً شيئًا فشيئًا، وأعدوا رجالاً لا يتفكرون، ولا يعملون، إلا حسب نظرياتهم وأفكارهم، وعملوا عملاً متواصلاً على تغيير أذهان الناس، وأخلاقهم، ونظامهم الاقتصادى، بنشر الأفكار، وبتأثير السلطة والاستيلاء، أى ظلوا يلغون القوانين القديمة وينفذون مكانها قوانينهم الجديدة، على قدر ما ظلت تأثيراتهم المختلفة تغير من نظام هذه البلاد الاجتماعى. . ».

ثم تحدث عن ضرورة سلوك طريق «التدرج» لأسلمة «الفكر» و «الواقع» اللذين تغربا. . فقال:

« . . ونحن، إن كنا نريد الآن إحياء القانون الإسلامى وتنفيذه من جديد فى دولتنا الفتية ـ [باكستان] ـ فإنه من المستحيل قطعًا أن نمحو آثار الحكم الإنكليزى، ونثبت مكانها آثارنا الجديدة من عندنا بهزة واحدة من القلم. . إن تغيير نظام البلاد القانونى دفعة واحدة ـ إن أمكن، على فرض المحال ـ لا يكاد يجدى بشىء؛ لأن نظام الحياة ونظام القانون لابد أن يكونا فيها على غير ما علاقة، بل متضاربين بينهما، ولابد أن يبوء هذا التغيير بمثل الفشل الذى يبوء به غرس شجرة فى أرض وطقس لا يلائمان طبيعتها. فمن المحتوم ـ إذن ـ ألا يتم هذا الإصلاح والتغيير المنشود إلا على مبدأ التدرج، وأن لا يتغير نظامنا القانونى إلا بطريق متزن يساير التغيرات الخلقية والثقافية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية فى البلاد. . ».

فالمطلوب: تهيئة «الواقع» ليكون «إسلاميًا»، وفى ذات الوقت: صياغة «الحكم»

الإسلامى، الذى يحكم حياة وحركة هذا الواقع الإسلامى . . وفى خلال هذه العملية من التفاعل والحوار والجدل بين «الفكر» وبين «الواقع» يكتمل الفكر . . وتكمل مساحات الفراغ فيه! . .

ثم تحدث المودودى عن أن سنة التدرج فى التغيير هى سنة الإسلام ومنهاج رسول الله ﷺ . . **«فنحن إذا درسنا القرآن والسنة دراسة عميقة، علمنا، بدون التباس ولا ارتياب، كيف وبأى تدرج وانسجام تم الانقلاب الإسلامى فى بلاد العرب على يد النبى ﷺ، فقد نفذ قانون الوراثة فى سنة ثلاث من الهجرة، وتمت قوانين النكاح والطلاق ـ شيئًا فشيئًا ـ إلى سنة سبع، وما زالت القوانين الجنائية تنفذ مادة مادة إلى أن اكتملت فى سنة ثمان، وما زال يعمل بصفة غير منقطعة إلى عدة سنوات لتمهيد الأرض وتوطيد الجو لتحريم الخمر، إلى أن أعلن تحريمها النهائى بصفة قطعية فى سنة ثمان، والربا، وإن كان قد نعى على المتعاملين به بكل صراحة، لم يُلغ على الفور مع قيام الدولة الإسلامية فى المدينة، ولكن لما تم العمل لإفراغ نظام الاقتصاد كله فى القوالب الجديدة، أعلن تحريمه وإلغاؤه بصفة نهائية قطعية فى سنة تسع.**

فكأنه ﷺ كان فى كل ذلك كمهندس جمع حوله البنائين والفاعلين، لرفع بناء كان قد خطّ له رسمًا فى ذهنه، واستجمع له الوسائل والأسباب، ومهد له الأرض، وحفر له الأساس، ثم ما زال يرفعه من كل جهة، واضعًا لبنة فوق لبنة، حتى أكمله أخيرًا، بعد بذل الجهود لعدة سنوات متواصلة . .»[1].

فنحن لا ندعوا الناس إلى «غامض» أو «مجهول» . . ولا نقفز على ما لايزال فى «واقعنا» أو «فكرنا» غامضًا! أو مجهولاً، فالخيار الحضارى واضح . . والجدل مستمر مع «العقبات»! . .

* * *

(١) فى تفصيل رأى المودودى حول هذه القضية، انظر كتابه [القانون الإسلامى وطرق تنفيذه فى باكستان] ص١٨٩ ـ ١٩٧ ترجمة محمد عاصم الحداد. طبعة بيروت ـ ضمن مجموعة عنوانها «نظرية الإسلام وهديه فى السياسة والقانون» ـ سنة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م. وانظر كذلك كتابنا [أبو الأعلى المودودى والصحوة الإسلامية] ص٢١٠ ـ ٢١٨. طبعة القاهرة سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

د ـ شبهة اقتران المشروع الإسلامى بالعنف

والشبهة الخامسة ـ والأخيرة ـ من شبهات العلمانيين، هى قولهم:

إن التوجه الإسلامى مقترن بالعنف والدموية والإرهاب.. وإذا كان هذا هو حاله، وهو بعيد عن السلطة والسلطان، فأى عنف وأية دموية سيشيعهما فى المجتمع إن هو قبض على السلطان؟!..

ونحن فى ردنا هذه الشبهة من شبهات العلمانيين، لا ننكر أن فى تيار اليقظة الإسلامية المعاصر فصيلا غاضبًا محتجًا يسلك إلى مقاصده سبل العنف والجهاد ـ بمعنى القتال ـ ويسىء الظن بسبل التغيير السلمية.. بل ويهاجم أصحابها هجومًا عنيفًا!..

لا ننكر وجود هذا الفصيل بين فصائل تيار اليقظة الإسلامية المعاصر.. لكننا ننكر، ونستنكر ذلك المكر العلمانى ـ الغربى والمحلى ـ الذى لا يرى فى تيار اليقظة الإسلامية إلا فصيل العنف والغضب.. حتى لكأنه لا يرى فى «الإنسان» إلا «أنيابه وأظافره»؟!.. والذى يتجاهل أن عنفه العلمانى ـ عنف الدول العلمانية ـ التى أدخلت التيار الإسلامى إلى أتون المحنة، عقودًا متتالية ـ هو الأب الشرعى لعنف هذا الفصيل.. المحدود العدد.. والتأثير.. والعالى الصوت، ككل أصوات الغضب والاحتجاج؟!..

نحن نعترف بوجود هذا الفصيل الغاضب والعنيف.. ولكننا نستنكر المكر العلمانى الذى يختزل كل التيار الإسلامى فيه ـ وندعو إلى رؤية موضوعية لنشأة وتطور تيار اليقظة الإسلامية، الحديث المعاصر، حتى يكون التعامل معه ـ كأعظم ظواهر العصر الذى نعيش فيه ـ على بينة.. وبموضوعية.. لابد منهما لكل الأطراف.. المناصرين له.. والذين يرتابون فيه.. والذين يناصبونه العداء!.

إننا بإزاء «ظاهرة ـ فكرية»، ذات علاقة وثيقة بملابسات وعوامل ـ داخلية وخارجية ـ أفرزتها، وعملت على تشكلها على هذا النحو الذى هى عليه الآن.. وفى مقدمة «التحديات» التى تبلور تيار اليقظة الإسلامية لمواجهتها يبرز تحديان:

● التخلف الموروث عن عصور تراجعنا الحضارى . . منذ الاختراق الجزئى لحاكمية الشريعة، فى العصر المملوكى . .

● والتغريب الذى اخترق بالعلمانية فكرنا وواقعنا، مع الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة . .

فقبل عصرنا الحديث ـ والاختراق العلمانى الغربى ـ كانت دعوات التجديد والاجتهاد ـ الفردية ـ دائمة ودائبة، فى محاولاتها لإيقاظ الأمة، وتجديد حضارتها، وإخراجها من حقبة التراجع، ومعالجة هذا «التخلف الذاتى» الذى لحق بفكرها وواقعها . . فلما جاءت الغزوة الاستعمارية الحديثة، التى بدأت ـ بعد سقوط الأندلس ـ بالالتفاف حول عالم الإسلام، واقتطاع الأقاليم من أطرافه . . ثم بدأت الغزو لقلبه بحملة بونابرت، على مصر [١٢١٣هـ ١٧٩٨م] . . حدث وأضافت هذه الغزوة ـ المسلحة «بفكر» عصر النهضة الأوروبية ـ مع «قوة» الثورة الصناعية الغربية ـ أضافت إلى تحدى: «التخلف الموروث» تحدى: «هيمنة التغريب العلمانى» . . فكانت بداية اليقظة الإسلامية الحديثة، على يد جمال الدين الأفغانى [١٢٥٤ ـ ١٣١٤هـ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧م] ـ منذ العقد السابع للقرن الميلادى التاسع عشر ـ بداية حقبة متميزة على طريق التجديد الإسلامى، يواجه به الاجتهاد الإسلامى الحديث جناحى التحدى الحضارى: «التخلف الموروث» و «هيمنة التغريب العلمانى» . .

ولقد كان طبيعيًا، وفقًا لسنة النشأة والمسيرة والتطور ـ للظواهر الفكرية ـ أن تبدأ هذه المرحلة المتميزة فى جهاد أمتنا للنهوض الحضارى، بتبلور «**العقل**» لهذا التيار . .

ونحن عندما نتأمل تيار «الجامعة الإسلامية»، الذى تبلور من حول جمال الدين الأفغانى ـ على امتداد أقطار ديار الإسلام ـ فإننا نجده حركة «صفوة» و «نخبة» و «علماء» و «قادة» . . .

وحتى عندما تجسد هذا التيار فى «تنظيمات» ـ علنية . . أو سرية ـ نجده قد وقف عند هذه الأطر وتلك الحدود . . أطر وحدود «الصفوة» و «النخبة» و «العلماء» و «القادة» ولم يتجاوزها إلى تنظيمات «العامة» و «الجماهير» . .

فـ «الحزب الوطنى الحر» ـ الذى كونه الأفغانى بمصر ـ فى سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادى . . . ومن بعده التنظيم الأممى الإسلامى . . تنظيم : «جمعية العروة الوثقى» ـ التى تكونت فى ثمانينيات ذلك القرن ـ «بعقودها» المنتشرة فى عدد من البلاد الإسلامية و «جمعية أم القرى» ـ التى كونها الكواكبى ـ إلخ . . كلها كانت «تنظيمات» «نخبة . . وقادة . . وعلماء» . .

فلما آتت حركة «العقل» ـ عقل اليقظة الإسلامية ـ أكلها ـ وخاصة من خلال فكر الأستاذ الإمام محمد عبده [١٢٦٦ ـ ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥م] ومدرسة «المنار» التى حمل لواءها الشيخ محمد رشيد رضا [١٢٨٢ ـ ١٣٥٤هـ ١٨٦٥ ـ ١٩٣٥م] قرابة الأربعين عامًا . .

ولما حدث وعمت بلوى احتلال الغرب للأرض الإسلامية ـ خلال الحرب الاستعمارية العالمية الأولى، وفى أعقابها ـ . . وتخلقت للتغريب والغزو الفكرى «نخبة» و «صفوة» من أبناء الأمة، بل وقامت أحزاب منها ترى فى تقليد الغرب، واستلهام كامل نموذجه الحضارى، السبيل إلى التحرر السياسى من استعماره العسكرى . . عندما عمت هذه البلوى الغربية كل أوطان عالم الإسلام، وتهددت «هوية الأمة»، استدعى تعاظم التحديات إشراك «**الأمة**» فى المواجهة ـ وليس فقط «**العقل . . والصفوة**» . . **فكانت ثمرات الزلزال الذى** مثله سقوط الخلافة العثمانية [١٣٤٢هـ ١٩٢٤م] . . وما أعقبه من كتابات تعلمن الإسلام؛ ليقبل المسلمون النموذج الغربى . . وتشكك فى صدق القرآن الكريم، لتتكرس الهزيمة النفسية . . كانت ثمرات هذا الزلزال، وتصاعد حدة مخاطر التحديات : **استدعاء «النخبة» «للأمة» . . كى تدخل ميدان المواجهة** . . فشهدت القاهرة [١٣٤٥هـ ١٩٢٧م] ـ بعد فشل مؤتمر الخلافة ـ انعقاد مؤتمر الصفوة، الذى كون «جمعية الشبان المسلمين» . . كما شهدت مصر [١٣٤٦هـ ١٩٢٨م] قيام «جماعة الإخوان المسلمين»، أولى التنظيمات الجماهيرية لليقظة الإسلامية فى عصرنا الحديث، فكان قيامها إيذانًا **بتخلق «جسم» لـ «عقل» اليقظة الإسلامية**، الذى تبلور فى تيار الجامعة الإسلامية على يد الشيخ جمال الدين الأفغانى . . وإيذانًا بتطور نوعى فى مسيرة ظاهرة التيار الإسلامى الحديث . .

ومنذ ذلك التاريخ ـ تاريخ نشأة الإخوان بإمامة مرشدها الشيخ حسن البنا [١٣٢٤ ـ ١٣٦٨هـ ١٩٠٦ ـ ١٩٤٩م] ـ تجاوزت اليقظة حدود «الصفوة» إلى نطاق «الجمهور»، لا فى مصر وحدها، بل وعلى امتداد عالم الإسلام.. سواء أكان ذلك فى إطار «الإخوان» ـ كوعاء تنظمى ـ أو فى إطار أوعية تنظيمية مشابهة ـ كالجماعة الإسلامية ـ فى شبه القارة الهندية ـ وغيرها من الجماعات..

ولقد كان طبيعيًا أن تتطور مناهج الفكر فى هذه الحركات والدعوات، فتتميز عن تلك التى سادت فى مرحلة الأفغانى، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وغيرهم من أعلام تيار «الصفوة.. والنخبة».. **فتعدد الحركات، بتعدد الأوطان، يبرز القسمات المحلية أكثر من ذى قبل.. وجماهيرية الدعوات تبرز الصيغ الجامعة، والتوفيقية، وتبتعد عن الجرعات المكثفة من الاجتهاد والتجديد والعقلانية أكثر من ذى قبل.. كما تضيف هذه الجماهيرية والعلنية خبرات فى الممارسات الإسلامية بميادين حياتية ـ اقتصادية.. واجتماعية.. وتربوية.. وثقافية.. وشبه عسكرية ـ إلخ.. إلخ لم تكن متاحة للتيار فى مرحلة «الصفوة.. والنخبة»..**

وإذا كان تألق عقلانية الأفغانى، ومحمد عبده، لم يَخْبُ فيما سطره حسن البنا من كتابات، فإن هذا التألق فى فكر المرشد لم يجد ما يماثله فى المستوى بعقول جمهور «التنظيم»!..

فلما حدث ودخلت جماعة الإخوان محنتها الأولى [١٣٦٨هـ ١٩٤٨م] ومحنتها الثانية [١٣٧٤هـ ١٩٥٤م] بدأت تتخلق فى صفوف بعض شرائحها ـ وخاصة الشريحة الشبابية ـ أمام قسوة المحنة، وبشاعة الامتحان «أنياب.. وأظافر» لـ «الجسم» الإسلامى، اتخذت شكل فصيل «الغضب.. والرفض ـ والاحتجاج»، ذلك الذى بدأ «بمعالم الطريق»، للشهيد سيد قطب [١٣٢٤ ـ ١٣٨٦هـ ١٩٠٦ ـ ١٩٦٦م].. ثم جماعات اعتزال الواقع، وتغييره بالعنف المسلح.. والتى جمعها ويجمعها الحكم على المجتمعات الإسلامية ونظمها وحكوماتها بـ «الكفر» و «الجاهلية»..

ومع فصيل الرفض والغضب والاحتجاج هذا وقف ـ موضوعيًا ـ وإن لم يلجأ

للعنف المسلح ـ فصيل «التقليد»، الذى ظل متميزًا، تاريخيًا، عن تيار الجامعة الإسلامية . . وهو الفصيل الذى ارتبط تصاعد رفضه أو هبوطه بمقدار ما واجهت بيئاته من «تغريب» أو «تجديد»؟!.

وهكذا . . عبر قرن من الزمان ـ من ستينيات القرن التاسع عشر الميلادى إلى ستينيات القرن العشرين ـ تبلور لتيار اليقظة الإسلامية: «العقل» . . و «الجسم» . . و «الأنياب والأظافر» . . فغدا أبرز ظواهر العصر الفكرية، التى يحسب حسابها كل دارس، أو مخطط للفكر والواقع فى عالم الإسلام.

وهكذا أيضًا . . عرفت مناهج الفكر فى هذا التيار:

(أ) منهج الإحياء والتجديد والاجتهاد، الذى توجه به «عقل» الجامعة الإسلامية إلى «النخبة . . والصفوة» . . وهو الذى تمثل فى تراث الأفغانى، ومحمد عبده، بالدرجة الأولى . . وكان تركيز هذا المنهج على نقد تراث عصر التراجع الحضارى . . والدعوة إلى العودة للمنابع الجوهرية النقية للإسلام ـ الكتاب . . والسنة الصحيحة ـ . . مع إعلاء مقام العقل فى تفسير النقل . . واستلهام ثوابت التراث كحلقة وسيطة بين المنابع وبين الاجتهاد للواقع الإسلامى الجديد . . مع نقد للنموذج الغربى، وتحذير من أن يكون هو البديل لتخلفنا الموروث! وإن دراسة متأنية لتراث أعلام الجامعة الإسلامية، فى مرحلة «الصفوة . . والنخبة» لتستطيع أن تضع يدنا وتكشف لعقلنا عن كثير من معالم المشروع الحضارى، الذى اجتهد هؤلاء الأئمة لصياغته؛ كى تهتدى به الأمة فى مواجهتها للتخلف الموروث، وللتغريب الغربى على حد سواء . .

(ب) ومنهج الإحياء والتجديد، الذى توجهت به «الحركات» الجماهيرية إلى «الأمة» . . وهو الذى حافظ، إلى حد كبير . . وأحيانًا إلى حد ما . . على روح الإحياء والتجديد والاجتهاد، التى ورثها عن أعلام «الصفوة والنخبة»، مع مراعاة الصيغ الملائمة لمستوى «العامة . . والجمهور» . . ومع الإبداع فى المجالات الاجتماعية والشعبية التى لم تعرفها تنظيمات حقبة «الصفوة . . والنخبة» . .

(جـ) ومنهج الرفض والغضب والاحتجاج ـ بفصيليه المتميزين ـ والذى تسلح

أحدهما بالجهاد المسلح . . وتحصن الآخر بظواهر النصوص! . . بعد أن اتفقا، بشكل عام وتقريبى، على تكفير الواقع وجاهليته . . لقد اجتمع هذا الفصيل ـ بجناحيه ـ على الرفض للواقع، والغضب منه، والاحتجاج عليه . . مع تميز الجناح التقليدى بالتترس بالماضى وظواهر نصوصه . . وتميز الجناح الجهادى بالتقليد فى المقاصد وفى التعامل مع النصوص، مع الاجتهاد فى الوسائل والأدوات الانقلابية التى رآها سبلا للتغيير المنشود! . .

فأهل العنف: فصيل من فصائل تيار اليقظة الإسلامية المعاصر ـ وفصيل محدود العدد والتأثير ـ وهو «رد فعل للعنف العلمانى» . . وليس هو «الفعل» فضلا عن أن يكون هو كل تيار اليقظة الإسلامى المعاصر! . .

وإذا لم يكن «العنف» ـ كما يشهد بذلك واقعنا المعاصر ـ خصيصة إسلامية . . بل إنه ظاهرة تخلقت فى الكثير من الأنساق الفكرية الوضعية . . والدينية غير الإسلامية، لعوامل وملابسات معروفة ومدروسة . . فإننا ندعوا العلمانيين إلى كلمة سواء:

- **لنرفض مطلق «العنف» فى سبل ووسائل التغيير الداخلى:**
- **ولنفتح كل القنوات السلمية للتغيير أمام كل تيارات الفكر فى بلادنا . . قنوات التفكير . . والتعبير . . والتنظيم . .**
- **ولنتفق على أن معيار التدافع ـ ولا نقول الصراع ـ بين هذه التيارات، وطريق تبادل الواقع ـ فى «الدولة» و «الأمة» ـ وفق الآليات التى تعارفت عليها الإنسانية المعاصرة: الاقتراع الحر النزيه! . .**
- **والخارجون على هذه الكلمة السواء . . لتتفق على معاملتهم معاملة «المجرمين» ـ لا أهل الرأى والفكر ـ بصرف النظر عن الفكر الذى يعتنقون . .**

فهل يستجيب العلمانيون لدعوتنا إلى هذه الكلمة السواء؟! . .

* * *

بصرف النظر عن الجواب ـ والذى نرجو أن يكون بالإيجاب ـ . . . فلقد سقطت كل

شبهات العلمانيين، التى يتصايحون بإثارتها فى وجه الدعوة إلى إسلامية السياسة والدولة والعمران! . . وبذلك انتفت الشبهات عن هذه الإسلامية . . التى هى السبيل إلى صياغة النموذج الإسلامى للإنسان: الإنسان الخليفة عن الله، سبحانه وتعالى . . والتى تتجاوز كونها الخيار الحضارى المحقق لتوازن الإنسان ـ فى المعرفة والممارسة ـ ولسعادته فى هذه الحياة الدنيا . . إلى حيث تكون السبيل إلى إقامة الواجب الإلهى والتكليف الدينى . . والشرط لسعادة الإنسان فى دار الخلود . .

***

obeikandl.com